

Distr.: General  
31 January 2005  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن  
مكافحة الإرهاب

أشير هنا إلى رسالتي المؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/833). فقد  
تلقت لجنة مكافحة الإرهاب التقرير الرابع المرفق المقدم من رواندا عملاً بالفقرة ٦ من القرار  
١٣٧٣ (٢٠٠١) (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو تكرمت بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أندريه أ. دينيسوف  
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة  
عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)  
بشأن مكافحة الإرهاب

## المرفق

رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة من الممثل الدائم لرواندا  
لدى الأمم المتحدة إلى رئيس لجنة مكافحة الإرهاب

أتشرف بأن أحيل طيه تقرير رواندا الرابع الذي يتضمن معلومات إضافية حول  
الملاحظات المثارة من قِبَل اللجنة بشأن تقارير رواندا الأول والثاني والثالث (انظر  
الضميمة).

(توقيع) ستانيسلاس كامانازي

السفير

الممثل الدائم

## معلومات إضافية عن الملاحظات المشاركة من لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بشأن تقارير رواندا الأول والثاني والثالث

### ١ - تدابير التنفيذ

تمر رواندا بعملية إصلاح قانوني وإعادة هيكلة شاملة للنظام القضائي بكامله. فقد جرت مراجعة العديد من القوانين بما في ذلك الدستور والقوانين الأخرى التي تتوقف عليها قوانين محددة مثل قانون مكافحة الإرهاب وقانون مكافحة غسل الأموال. ولقد انتهت هذه العملية وجرى سن العديد من القوانين بما في ذلك الدستور وقانون الإجراءات الجنائية وقانون تنظيم وولاية المحاكم وقانون الأدلة وقانون الإجراءات المدنية والتجارية والعمالية والإدارية والقانون الأساسي الذي يحدد تنظيم ووظيفة خدمات الادعاء. كما أن المسودات الخاصة بقوانين معينة جاهزة الآن.

### (١) مسودة قانون العقوبات

مرفق طيه مسودة قانون العقوبات التي تبين بالتفصيل الجرائم والعقوبات التي تنطبق عليها. وتدخل مسودة هذا القانون تطورا جديدا في القانون الرواندي، وهو مبدأ الولاية الشاملة. وهو يسمح للمدعين العامين الروانديين بملاحقة المشتبه بهم الذين يرتكبون جرائم في ولاية قضائية أجنبية ويكونون موجودين في الأراضي الرواندية. ولقد تضمنت مسودة قانون العقوبات عددا من الجرائم المتنوعة الجديدة التي لم تكن موجودة قط في نظامنا الجنائي. ونكون ممتنين لو تكرمتم بإفادتنا بملاحظاتكم حول مسودة قانون العقوبات المرسلة لكم. ومسودة قانون الإرهاب مرفقة أيضا لإبداء ملاحظاتكم عليها.

### (٢) التدابير المتعلقة بحماية النظام الاقتصادي والمالي في رواندا

لقد وقعت رواندا على اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وصادقت على تلك الاتفاقيات. إن الاتجار غير المشروع في المخدرات وغسل الأموال هما أمران مترابطان، ولهذا السبب فقد أنشأت الشرطة الوطنية وحدة لمكافحة المخدرات بغرض مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات وحرمان عناصر الإجرام من عائداته.

\* المرفقات موجودة بملف لدى الأمانة العامة وهي متاحة للإطلاع.

ولدى الشرطة الوطنية الرواندية قسم للجرائم الاقتصادية والمالية يعمل جنباً إلى جنب مع وحدة مكافحة الإرهاب ومع المؤسسات المالية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويعمل القسم بصفة وثيقة مع المؤسسات المالية في جمع المعلومات المالية ذات الصلة وما يتعلق بالنشاطات المشبوهة الأخرى في المؤسسات المالية. ولأجل التمكن من الوصول إلى المعلومات المالية ذات الصلة فقد خصص ضابط من القسم الاقتصادي والمالي ليعمل مع الهيئات الإشرافية بمصرف رواندا الوطني.

ولقد قام مسؤولون من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بزيارة رواندا وعقدوا اجتماعات عمل مع موظفين من مصرف رواندا المركزي ومن الشرطة الوطنية (قسم الجرائم الاقتصادية والمالية ووحدة مكافحة الإرهاب) في الفترة من ٥ إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ولقد حضر الاجتماعات أيضاً موظفون من وزارة العدل ووزارة التجارة ومن هيئات مصرفية مختلفة برواندا. ولقد وعد مسؤولو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتقديم الدعم عن طريق وضع تدابير لمكافحة غسل الأموال تشمل إنشاء وحدة استخبارات مالية ودعمًا تقنياً لصياغة مسودة تشريع يعنى بغسل الأموال.

وتحتوي مسودات القوانين الخاصة بالإرهاب وغسل الأموال على تدابير لمكافحة غسل الأموال وتُعاقب على تمويل الإرهاب. ومسودات هذه القوانين موجودة الآن في البرلمان بانتظار إقرارها.

إن رواندا عضو في مجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وتسهل هذه الهيئة لوكالات إنفاذ القانون التشارك في المعلومات وفي معرفة طبيعة غسل الأموال في المنطقة.

وعلى المستوي الدولي، فقد صادقت رواندا على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (١٩٩٩).

(٣) تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب التي صارت رواندا طرفاً فيها:

١' الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

لقد صودق على الاتفاقية المذكورة أعلاه بالأمر الرئاسي رقم ١/٤٣ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وتنص المادة ١ من الأمر المذكور على ما يلي: "بموجب هذا تجري الموافقة والمصادقة على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وتصبح نافذة وسارية المفعول بالكامل".

- ٢' اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المعنية بمنع ومكافحة الإرهاب، الموقع بالجزائر في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩.
- لقد صودق على الاتفاقية المذكورة أعلاه بالأمر الرئاسي رقم ١/٣٩ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وتنص المادة ١ من الأمر المذكور على ما يلي: "موجب هذا تجري الموافقة والمصادقة على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المعنية بمنع ومكافحة الإرهاب، الموقع بالجزائر في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩، وتصبح نافذة وسارية المفعول بالكامل".
- ٣' الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.
- لقد صودق على الاتفاقية المذكورة أعلاه بالأمر الرئاسي ١/٤٠ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. فبموجب المادة ١ من هذا الأمر الرئاسي ووفق وصودق على الاتفاقية المذكورة.
- ٤' الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩.
- بموجب المادة ١ من الأمر الرئاسي رقم ١/٤١ المؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ ووفق وصودق على الاتفاقية المذكورة.
- ٥' اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها، التي وقعت بمونتريال في ١ آذار/مارس ١٩٩١.
- تناول الاتفاقية الأمر الرئاسي رقم ١/٤٤ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وبموجب المادة ١ من الأمر الرئاسي المذكور ووفق وصودق على الاتفاقية، وبالتالي تصبح نافذة وسارية المفعول بالكامل.
- ٦' الاتفاقية المعنية بالحماية المادية للمواد النووية، الموقع في فيينا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩.
- لقد جرت الموافقة والمصادقة على الاتفاقية المذكورة أعلاه بالأمر الرئاسي رقم ١/٤٥ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وذلك بالمادة الأولى من الأمر المذكور.

## ٢ - المساعدة

لم تتلق رواندا دعماً تقنياً من لجنة مكافحة الإرهاب. لذا فإن رواندا ترحب بالمساعدة في مجالات التدريب المتخصص وحيازة المعدات التقنية الملائمة. وتقدم لهذا الغرض رسالة منفصلة لطلب المساعدة.